

# ومرة اخرى اخذت تطفو على السطح المواقف الشوفينية ضد حل المسألة الكوردستانية

كريم احمد



للدولة العراقية وتضمن الدستور المادة (١٤٠) حول ضرورة دراسة المناطق المتنازع عليها وبالأخص مسألة كركوك.

وفي الفترة الاخيرة قامت القوى القومية العربية الشوفينية الطائفية بأشارة ادخال تعديلات على الدستور في البرلمان العراقي بالاتجاه اليمين خاصة فيما يتعلق بألغاء المادة (١٤٠) من الدستور ومنع كركوك صفة خاصة والميلولة دون كوردستانتيتها وعزلها عن مشاركتها اسوة بالمحافظات الاخرى في اجراء الانتخابات البرلمانية فيها. كل ذلك جزء على ان الاتجاهات والمواقف الشوفينية بدأت بالظهور على سطح الاحداث الجارية في العراق واخذت وانحتها التنتة تنتشر في الجو لتأزم الوضع السياسي ومكافحة حق الشعب الكوردستاني في العيش بسلام مع الشعب العربي في عراق مستقل وديمقراطي تعددي فيدرالي.

ان هذا الوضع الخطير لمستقبل العراق وحركة التحرر الكوردستانية يؤكد من جديد كم هو هام وضروري قيام وحدة القوى الكوردستانية في جبهة موحدة والعمل المشترك وتوحيدها مع القوى الوطنية والديمقراطية العراقية للحيلولة دون تدهور الوضع نحو اليمين والشوفينية، وكم هو هام مكافحة

(البارتي والبيكتي) حالت دون التوجه لقيام بهذه الخطوة المهمة. وبقيت قضية تحديد حدود الاقليم دون حل، ولم تقم ادارة الاحتلال الامريكي بتغيير الحدود الادارية والتي كان الحكم الدكتاتوري قد اقدم عليها لغرض تغيير الوضع الاداري في الاقليم لتعريبها، في الوقت الذي غيرت الوضع الاقتصادي العراقي وطلت كيان الجيش العراقي واجهزة الامن الداخلي ومنحت المحافظات صلاحية قيام ادارة منتخبة تتمتع بالاستقلال المحلي ضمن حدود المحافظة.

وقد بذلت حكومة الاقليم المجهود الكبيرة في مناقشة مسألة ما يسمى (المناطق المتنازع عليها) وبأساليب مختلفة كالمحاور والمفاوضات وطرحتها في اجتماعات البرلمان العراقي وتشكلت عدة لجان لدراستها وتقديم الحلول لها وخصوصا محافظة كركوك، الا ان تلك اللجان كانت تفشل في اداء عملها ويجاد الحلول والتوصل الى هذه المناطق هي ضمن حدود الاقليم، وذلك بسبب المواقف الشوفينية

الحكومية والادارية والمزبية على الرحيل عن اقليم كوردستان، واقامت كيانا اداريا فيدراليا من جانب واحد واقرت قانون لانتخاب برلمان الاقليم واقامت حكومة الاقليم الجبهوية، وكان بالامكان تطوير هذه الادارة لو استمرت الجبهة الكوردستانية بممارسة نشاطها السياسي وحل الخلافات في اطرها، الا ان الخلافات بين الحزبين الكبيرين (البارتي والاتحاد الوطني) وخروجها من الالتزامات الجبهوية والتسالي التجاهها لاستخدام القوة لخل هذه الخلافات وتجميد عمل ونشاط الجبهة والبرلمان وحكومة الاقليم، كل ذلك قد حال دون تطور وتقدم الادارة الفيدرالية، ولكن الضغط الجماهيري وتطور الاحداث في العراق والمنطقة اقنعت الطرفين بضرورة انهاة الاقتتال الداخلي والتوصل الى الصالحة، كل هذه العوامل تركت اثرا سلبيا على حركة التحرر الوطني الكوردستانية وخاصة قيام ادارتين في الاقليم .

وبعد سقوط الحكومة الدكتاتورية الشوفينية في بغداد عن طريق الاحتلال الامريكي للعراق، كان بإمكان قوى حركة التحرر الكوردستانية ان تحرر جميع اراضي الاقليم وتضمها الى ادارتها ولكن وجود حكومتي الاقليم والصراعات بين الحزبين

من قبل حركة التحرر الكوردستانية لا يتباطئ نيل الحقوق القومية (الفيدرالية) بقيام نظام حكم ديمقراطي في العراق وكون ذلك الضمانة الحقيقية ل حل القضية القومية في دولة العراق المتعددة القوميات.

ان نضالات شعبنا الكوردستاني في اقليم كوردستان الجنوبية كانت تواجه مقاومة شوفينية رجعية من قبل حكومات العراق المتعاقبة خاصة في سنوات ما بعد انقلاب شباط الاسود (١٩٦٣) حيث استخدمت لبعث اساليب القمع الوحشي ضد حركة التحرر الكوردستانية، باستخدام اسلحة الابداع الشاملة والكيميائية على نطاق واسع وعمليات الابداع الجماعية سيئة الصيت (الانفصال) بهدف القضاء على الشعب الكوردستاني وحركته التحررية وتغيير الوضع الديموغرافي لمناطق واسعة في كوردستان بتعريبها وتغيير وضعه الاداري.

وعلى الرغم من الاساليب الوحشية التي استخدمت من قبل حكومة البعث الدكتاتوري الشوفيني فأن شعبنا الكوردستاني واصل نضاله بزعامة اقوى، لتحقيق وحدة قواه النضالية في جبهة كوردستانية موحدة، حيث قادة انتفاضة شعبنا في آذار (١٩٩١) فاجرت القوات

منذ بدأ الاحتلال البريطاني للعراق، في الحرب العالمية الاولى، ووضع اقليم كوردستان الجنوبية تحت الحماية البريطانية، أخذ الاستعمار البريطاني باستخدام القمع المسلح لثورة الشيخ محمود الفخيد الذي طالب باستقلال كوردستان الجنوبية واقامة دولة كوردستانية، وبعد الالتحاق والضم القسري لكوردستان الجنوبية بدولة العراق التي اقيمت آنذاك، استخدمت الحكومات العراقية المتعاقبة نفس الاسلوب القمعي لانتفاضات ثورات شعبنا الكوردي التي كانت تطالب بالحقوق القومية والديمقراطية وكان ذلك النضال يصطدم دائما بمقاومة القوى الرجعية والقومية العربية الشوفينية، وعلى الرغم من ان شعبنا الكوردي لم يكن يستهدف في نضاله الدائب المستمر انفصال اقليم كوردستان الجنوبية عن الدولة العراقية، بل كان شعاره (الحكم الذاتي لكوردستان والديمقراطية للعراق) وبعد تطور الحركة الكوردستانية والحركة الوطنية العراقية تغير هذا الشعار الى (الفيدرالية لكوردستان والديمقراطية للعراق) ادراكا وتفهما واضحا

الاتجاهات والتسيارات المفرقة للصفوف والادعية الى المساومة المذلة على حساب المكاسب التي تحققت ... وعزلها عن الشعب وحركته التحررية الديمقراطية.

ان وحدتنا ومواصلة اصرارنا لتحقيق اهداف شعبنا الكوردستاني والشعب العراقي ضمانة قوية لدحر الافكار الشوفينية العربية والطائفية المقتية والسير قدما نحو بناء عراق اتحادي جديد.

## من اولويات ومهام الكابينة السادسة في اقليم كوردستان

تراقب اداء الحكومة وتعبر عن مطالب الشعب الحقيقية وهل سيؤدي نشاط وضغط المعارضة على القائمة الكوردستانية والحكومة الجديدة الى تطوير أدانها وقدرتها مراجعة النقاط السلبية في عملها بظهورها على الساحة الكوردستانية؟ هل نرى سخونة الجلسات في ضوء القضايا المهمة والائتية والملحة التي تواجه الاقليم داخليا وخارجيا بعد ان دخلت الاحزاب المعارضة بقوة كطرف ثالث رئيسي في العملية السياسية وخاصة بعد اعلانها عن برنامجها الواسع لتحقيق التغيير الفعلي لخدمة الاقليم ومواظبه بعد ان حازت على ما يؤهلها لتكونا قوة معارضة فاعلة داخل قبة البرلمان الكوردستاني لأول مرة في تاريخ الاقليم؟

وهنا لا بد ان اقول بأن تطبيق هذه النقاط ليس سهلا أبدا ولكنه ليس مستحيلا أيضا امام نضال و ارادة الشعب ومثليه الذين ناضلوا وقدموا التضحيات الجسام من اجل اسقاط الدكتاتورية وتصدوا لبناء الديمقراطية والاستقرار في العراق، وفي الاخير تبقى هذه الاسئلة قابلة للنقاش والتداول.

١- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

وتتم رئيس البرلمان الجلسة . وهل ستكون العملية تلك - اي المسئلة و الاستجواب - تجاه الوزراء و المسؤولين ... بشكل شفاف وفي مسائلة علنية كالتي حدثت مع وزير الموارد الطبيعية - السيد أشتي هورامي - بحيث يتمكن المواطنون في الاقليم الاطلاع على تلك الجلسات؟ هل تبدي مؤسسات الاقليم ومنها مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية والمهنية بالمساهمة مع الوزارات المعنية ومنها وزارة التربية والتعليم في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة آفة الفساد الخطيرة؟ هل سيتم استدعاء المهتم من اقليم موقعه - الحزبي او الحكومي - واخضاعه للتحقيق وتقديره للمحاكمة في حال ثبوت تورطه بالفساد والتقصير؟ وماذا عن القضاء؟ هل سيقول كلمته ويحسم الامر بحق المفسدين مهما كانت درجاتهم ومكانتهم الحزبية والوظيفية؟ وماذا عن وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في الاقليم؟ هل تستطيع ان تتحرك لمتابعة التحقيقات وعرض الوثائق والمفائق الخاصة عن المفسدين وعن الفاضح المالية والاجتماعية والادارية، بمعنى اخر هل سيستطيع الاعلام

تاسعا - التقرب اكثر من نبض الشارع الكوردستاني وايلاء اهتمام اكبر بشراخ الشباب وبالشرعية الشبائية الغائبة منها، فعليها يبني مستقبل البلد .... عاشرا - مراجعة مشروع الدستور بتأني قبل الاستفتاء الشعبي عليه... ليكون متكامللا لجميع الشعوب الفاعلة في كوردستان، بكافة اطرافه، وليس الكورد فقط، وان على لجنة مراجعة مشروع الدستور ان تاخذ بنظر الاعتبار الملاحظات والمقترحات التي سجلتها منظمات المجتمع المدني والمختصون من رجال القانون والسياسة ومواطنو الاقليم وخاصة من الشعوب والطوائف والمذاهب الاخرى لكي لا يتعارض مع حقوقهم القومية والدينية من جهة، والتشاور مع الجهات المعنية في البرلمان الاتحادي ليجاد صيغ قانونية لاتتعارض مع الدستور العراقي الذي صرنا له جميعا من جهة ثانية.

ليخرج من هيمنة وسيطرة الاحزاب ويكون تابع لحكومة الاقليم والعمل لاستقلال القضاء وفصله عن هيمنة وسلطة الاحزاب، واصدار عشرات القوانين والقرارات من اجل حماية مصالح شعب كوردستان وتقدم المجتمع والعملية السياسية وتحقيق الحرية في جميع المجالات .

قرارات الاحزاب وكل ما يامر به الحزبين الذين احتكروا السلطة وقسموا المناصب الحكومية بالتساوي بينهما، مما حال دون تطور الامكانيات لتكون بمستوى الاحداث والمهام والمخرج من دائرة المصالح الخزيبية الضيقة، طبعيا، بالاضافة الى ان برلمانين رشحا واعلن فوزهم فقط لكونهم اعضاء، في هذا الحزب او ذاك - اي الترشيدات الحزبية - دون الاخذ بالنظر الاعتبار الكفاءة والمؤهلات الشخصية والعلمية، بمعنى اخر تم الاعتماد على الولاءات لا الكفاءة اسوة بالهيكل التنظيمية لتلك الاحزاب، بل وتم حشر اصحاب ملفات سواء بتزويجهم وعملاتهم لاغنى نضال شوفيني مقبت في مناصب حكومية وحزبية مهمة في الدورات الانتخابية السابقة .... من اولويات الكابينة السادسة في اقليم كوردستان .....

اختار برلمان كوردستان يوم الأربعاء ١٦/ ايلول سبتمبر/ ٢٠٠٩ في جلسته الرابعة من الدورة الانتخابية الثالثة السيد (برهم احمد صالح) لرئاسة حكومة كوردستان - العراق، (آزاد محمد فقيم محمد سليم) المعروف بـ (آزاد برواري) كاتب له، وذكر بيان صادر عن برلمان كوردستان ان السيد صالح حصل على ثقة ٧٢ نائبا فيما عارضه ٢٨ آخرين من أصل ١١١ نائبا في برلمان الاقليم، كما حصل نائبه على النتيجة نفسها. وقد حظيت مسألة المعارضة ولاول مرة داخل قبة البرلمان باهتمام محلي وعالمي واسعين، و وصف المراقبين هذا الحدث بالتطور الفريد من نوعه خلال ١٧ عاماً من عمر البرلمان - دورتين انتخابيتين - حيث لم نرَ او نسمع عن اصوات ممن يعارض اداء الحكومة وتحديد الحزبين - الاتحاد - والديمقراطي - ومرشحيهما لمنصب سيادية منها رئاسة الاقليم ورئيس الوزراء، كما لم يكن هناك وجود للمعارضة في البرلمان والتي سوف تعزز بدورها الممارسة الديمقراطية الحقيقية (سلطة الشعب عبر مثلية)، زيادة على كونها تقدم نموذجا للمشاركة السياسية الجماعية جديرا بالاعتناء، والتحفيز وذلك من خلال مدخل الممارسة الديمقراطية البنائية على المناقشات والتفاوض للتوصل الى نتائج افضل بالتسويات او التنازلات المتبادلة وترسيخ ثقافة الحوار واحترام الرأي الاخر، للمساهمة الفعالة في اتخاذ القرارات الحيوية ضمن مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية واخ ...

٢- تم تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

٣- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

٤- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

٥- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

٦- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

٧- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

٨- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

٩- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٠- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١١- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٢- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٣- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٤- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٥- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٦- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٧- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٨- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...

١٩- تكليف القاضي "رزكار محمد امين" وبامر مباشر من السيد "مسعود بارزاني" رئيس اقليم كوردستان، بتولي رئاسة لجنة تحقيق خاصة للبت في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح ليبيا في قضايا اصحاب ملفات التجسس لصالح العراق ربيع عام ٢٠٠٣ والتي اثار في حينها ضجة كبيرة في الاساطح السياسية والاعلامية والشعبية في اقليم كوردستان، لا سيما وان الاخبار والاشاعات التي تداولت في تلك الاثناء، تحدثت عن تورط عدد من كبار المسؤولين الحزبيين والديمقراطيين الكورديين في عمليات تجسس وعصاة لصالح النظام السابق، ما حدا بالسيد رئيس اقليم الى تكليف القاضي "رزكار محمد امين" بمهمة هذه القضية عبر القانون وخوله في ذلك صلاحيات واسعة تتعلق باستدعاء اي مسؤول مهما كان موقعه واخضاعه للتحقيق وتقديمه للمحاكمة، وفق الادلة والقرائن التوثيقية المتوفرة عنه والمتخلصة من ملفه التجسسي الخاص ولكن لحد الان لم يتم البشارة في هذا الامر الجاسوس جدا ...